المركز الديموجرافى بالقاهرة

التحضر فى مصر

ديموجرافياً وإجتماعياً وإقتصادياً

أوراق فى ديموجرافية مصر

رقم ٨ مايو ٢٠٠٣

هذه السلسلة الجديدة

إيماناً برسالة المركز بأهمية نشر وتأصيل الفكر السكاني لدى القراء عن طريق تبادل المعلومات والمعارف بالأوضاع والقضايا السكانية للمجتمع المصري، وذلك من واقع عرض نتائج الأبحاث والدراسات التي تجري بصورة مبسطة لغير المتخصصين، يسر المركز فى هذا الصدد أن يصدر هذه السلسلة الجديدة من:

" أوراق فى ديموجرافية مصر "

التى تتناول - بالإضافة إلى الأوضاع الديموجرافية - عرضاً للعديد من الموضوعات والقضايا السكانية المعاصرة، مثل مشكلة البطالة، والعشوائيات، وأوضاع الطفل والمرأة، والشباب، والمسنين، والسياسات السكانية، ومستقبل سكان مصر.

كما يسعد المركز أن يتلقى فى هذا الصدد أى مقترحات أو ملاحظات بشأن هذه السلسلة الجديدة ومحتواها، مما يساعد على تحسين صورتها وتعميم فائدتها، حتى يتسنى تحقيق الهدف المنشود من إصدارها.

والله ولى التوفيق ،،،

تقديم

تعتبر ظاهرة التحضر من أهم الظواهر الديموجرافية التى تميزت بها الأتجاهات السكانية العالمية خلال القرن الماضى لا سيما وأن معدل التحضر قد أخذ فى الأرتفاع بسرعة متزايده فى الدول النامية، ومن المتوقع ان يستمر تزايد سكان الحضر بتلك الدول خلال الفترة القادمة سواء بسبب الزيادة الطبيعية للسكان فى المناطق الحضرية أو بسبب الهجرة المستمرة من المناطق الريفية سعياً وراء فرص وظروف معيشية أفضل فى الحضر.

وكثيراً ما تواجه المخططين صعوبات بالغة لتوفير فرص العمل والاسكان والخدمات والمرافق الأساسية للأعداد المتزايدة من السكان نتيجة التحضر السريع بتلك الدول.

وفى هذا السياق فإن مصر لا تعتبر استثناء حيث تعانى كثير من المناطق الحضرية وخاصة المدن الكبرى من مشاكل التحضر السريع وتداعياته الإجتماعية والاقتصادية، هذا كما يوضح تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢ أنه بالرغم من الجهود التي بذلت من قبل الدولة والاستثمارات التي وجهت إلى الريف لتنميتة خلال السنوات السابقة إلا أنه مازال هناك تفاوت بين الريف والحضر.

وعلى هذا فإن إجراء دراسة تتناول التحضر ديموجرافيا واقتصاديا واجتماعيا تعتبر ذات فائدة لواضعى الخطط الاقتصادية والاجتماعية ومتخذى القرارات من أجل حياة أفضل لكل سكان مصر فى الريف والحضر.

والله ولى التوفيق،

مدير المركز

أ.د. حسام مخلوف

المحتويات

رقم الصفحة

تقديم ١
المقدمة ٢
أولاً : مفهوم الحضر ومستويات واتجاهات التحضر العالمية ٢
١-١ مفهوم الحضر ٥
١-٢ مستويات واتجاهات التحضر العالمية ٧
ثانياً : مستوى التحضر واتجاهاته في مصر ١١
ثالثاً : أنماط النمو الحضري في مصر ١٢
٣-١ الاتساق الحجمى بين المدن ١٥
٣-٢ التدرج فى حجم المدن ١٧
رابعاً : أهم الخصائص المميزة لسكان الحضر ١٨
٤-١ الخصائص الديموجرافية والاجتماعية لسكان الحضر ١٨
٤-١-١ الخصوبة والوفيات ١٩
٤-١-٢ التركيب النوعى والعمرى ٢٣
٤-١-٣ الحالة التعليمية ٢٦
٤-١-٤ الحالة الزواجية ٢٦
٤-٢ الخصائص الاقتصادية لسكان الحضر ٢٦
٤-٢-١ الحالة العملية ٢٩
٤-٢-٢ التوزيع المهنى ٣١
٤-٢-٣ التوزيع حسب اقسام النشاط الاقتصادى ٣٢
خامساً : الآثار المصاحبة للتحضر ٣٥
سادساً : الخلاصة ٣٦
سابعاً : التوصيات ٣٦
٧-١ مواجهة المشكلات التى يعانى منها سكان الحضر عن طريق: ٣٧
٧-٢ العمل على استقرار السكان فى الريف والحد من هجرتهم الى الحضر عن طريق: ٣٩
المراجع .....
فريق إعداد وإخراج الورقة
ملخص باللغة الإنجليزية

المقدمة

شهدت مصر تغيرات ديموجرافية هامة فى العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي، كان لها تأثير مباشر على زيادة السكان بصفة عامة وسكان الحضر بصفة خاصة، ولقد اتسم النمو الحضري في هذه الفترة بخصائص مميزة لم تكن سائدة من قبل، فقد انخفضت حدة الزيادة المتسارعة فى نسبة سكان الحضر، كما اتجهت معدلات النمو فى سكان الحضر إلى التباطؤ، إلى أن أصبحت تقل عن معدلات النمو فى سكان الريف خلال الفترة (١٩٨٦-١٩٩٦)، كما شهد الحضر انخفاضا فى مستويات الخصوبة والوفيات، وتغيرات ملحوظة في التركيب العمرى والنوعي، والمستويات التعليمية، والأنماط الزواجية، وخصائص القوى العاملة.

ولقد تركز المجتمع الحضري في الماضي في عدد قليل من المدن الكبرى التى تزيد عن مليون نسمة وهما مدينتا القاهرة والإسكندرية، مع وجود عدد كبير من المدن صغيرة الحجم التى لا تضم إلا نسبة صغيرة من سكان الحضر الدائبين على الهجرة إلى المدن الكبرى، وغياب المدن متوسطة الحجم ،ولكن العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي أظهرت تحولا جذريا عن هذا الوضع ،فقد اتجه نصيب المدن الكبرى من سكان الحضر إلى التناقص. وظهر العديد من المدن المتوسطة الحجم واتجهت أعدادها إلى الزيادة، مع تزايد نصيبها من سكان الحضر. وانخفض عدد المدن الصغرى بتحول العديد منها إلى مدن متوسطة الحجم. وبذلك اتجه هيكل المدن في المجتمع الحضري إلى التوازن.

ولقد صاحب النمو الحضري العديد من المشاكل، كما اتخذت الكثير من الحلول لمواجهتها، أسفر بعضها عن نتائج طيبة، وهناك العديد من المقترحات التى يمكن وضعها موضع التنفيذ لمواجهة المشاكل التى لم يتم حلها حتى الآن.

وتهدف هذه الورقة إلى تناول مستويات واتجاهات وانماط النمو الحضري فى مصر خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي في ضوء نتائج تعدادات ١٩٧٦ ،١٩٨٦ ،١٩٩٦،

والتى شهدت التغيرات المشار إليها في الهيكل السكاني لمجتمع الحضر، حيث تناول الموضوعات الآتية:

١- مفهوم الحضر ومستويات واتجاهات التحضر العالمية.
٢- مستوى التحضر واتجاهاته وتبايناته فى مصر.
٣- أنماط النمو الحضري
٤- أهم الخصائص المميزة لسكان الحضر
٥- الآثار المصاحبة للتحضر
٦- الخلاصة والتوصيات

أولاً مفهوم الحضر ومستويات واتجاهات التحضر العالمية

١-١ : مفهوم الحضر:

ليس من اليسير وضع تعريف محدد للحضر لاختلاف الدول فى تعريف مناطقها الحضرية، واختلاف التعريف كذلك في الدولة الواحدة من وقت لآخر، ومع ذلك فإن هناك معايير أساسية للتفرقة بين الريف والحضر في مختلف الدول، نذكر منها:

(أ) المعيار الإداري: وهو الذى يعتمد على التقسيم الإداري الرسمي للدولة، والذى يتضمن جميع الوحدات الإدارية الحضرية على سبيل التحديد، وكذا الوحدات الإدارية الريفية (القرى)، وقد تلجأ الدولة إلى وضع حد أدنى لعدد سكان الوحدة الإدارية التى تعرف كحضر، كما يختلف الحد الأدنى لعدد السكان اللازم للوحدة الإدارية المعرفة كحضر من دولة إلى أخرى.. ومن الدول التى أخذت بهذا المعيار ،

غانا عام ١٩٦٠ ، حيث عرفت الحضر بالمحليات التى يبلغ عدد سكانها ٥٠٠٠ نسمة فأكثر[١].

(ب) المعيار الاقتصادي: عندما يكون عدد سكان الوحدات الإدارية المختلفة صغيرا ومتماثلا، تلجأ الدولة إلى التعرف على نوع النشاط الاقتصادي السائد لكل وحدة إدارية للتفرقة بين الريف والحضر، فتعرف الوحدة الإدارية الحضرية بنسبة معينة من العاملين في غير الأعمال الزراعية، وقد تأخذ الدولة بالمعيارين معاً: معيار حجم السكان ونسبة الذين يعملون في الأنشطة غير الزراعية٠ ومن الدول التى أخذت بهذا التعريف، يوغسلافيا عام ١٩٦١، حيث عرفت الحضر بالمحليات التى تحتوى على ١٥٠٠ نسمة فأكثر، والمحليات التى يتراوح عدد سكانها بين (٥٠٠٠ – ١٤٩٩٩) ونسبة الذين لا يعملون بالزراعة لا تقل عن ٣٠٪[٢].

(ج) المعيار الجغرافي: قد يستند تعريف الحضر إلى أساس جغرافي، فيربط بين عدد السكان والمساحة الجغرافية التى يعيشون عليها، وتضع الدولة حداً أدنى للكثافة السكانية فى تعريفها للمناطق الحضرية . ومن الدول التى أخذت بهذا التعريف أستراليا، التى اعتبرت المناطق التى تزيد فيها الكثافة السكانية عن ٥٠٠ نسمة/ميل^{٢} مناطق حضرية[٣].

(د) معيار توفر الخصائص الحضرية: ومن هذه الخصائص توفر خدمات الكهرباء والمياه النقية والصرف الصحي والمستشفيات وغيرها، وترى كثير من الدول أن توفر هذه الخصائص أمر ضروري لإضفاء صفة الحضر على المنطقة وتعريفها به.. ومن الدول التى

---

(1) الأمم المتحدة – الكتاب الديموجرافى السنوي – ١٩٦٢.
(2) المصدر السابق.
(3) المصدر السابق.

أخذت بهذا التعريف بنما عام ١٩٦٠ حيث عرفت الحضر بالمحليات التى تضم ١٥٠٠ نسمة فأكثر ولها خصائص الحضر[٤].

وقد يستند التعريف إلى أكثر من معيار من المعايير السابقة ، ويعتبر حجم السكان، ونسبة الذين لا يعملون بالنشاط الزراعي من أشهر المعايير التى تتخذ لتعريف الحضر، ويعتبره البعض من أفضل التعاريف[٥] المستخدمة.

ولإمكان عقد المقارنات الدولية فإن الدول باستطاعتها تبويب بياناتها حسب حجم الوحدات المحلية بها، وهذا ما يؤيده ما جاء بالكتاب الديموجرافى السنوي للأمم المتحدة عام ١٩٦٢ والذى أشار إلى أن لفظ الحضر يمكن أن يطلق على الأماكن التى يسكنها ٢٠٠ نسمة في الدانمارك، بينما يبلغ الحد الأدنى للتجمع الحضري ٥٠٠٠ نسمة في النمسا، وفى بلغاريا يعرف الحضر بالمراكز التى تسودها الخصائص الحضرية بغض النظر عن عدد سكانها، وفى مالطا يطلق التعريف على المناطق الخالية من الأراضي الزراعية، وفى فنلندا والسويد يطلق التعريف على الأماكن التى لا تقل المسافة بين المساكن بها عن ٢٠٠متر، ثم يضيف، أن هذه الاختلافات لا تقلل من أهمية إحصاءات الريف والحضر، فهي مفيدة في المقارنة بالمعنى الواسع بين الدول والمناطق المختلفة، بغض النظر عن تعريفها للحضر.

لذلك فقد أوصت الأمم المتحدة بأنه بالإضافة إلى جدولة البيانات حسب التقسيم الإدارى للتفرقة بين الريف والحضر، أو حسب أى تقسيم آخر، فإنه يجب أن يبوب السكان حسب حجم الوحدات المحلية، وهذا من شأنه تسهيل عملية المقارنة الدولية.

وقد أخذت مصر بالمعيار الإدارى للتفرقة بين الريف والحضر، فهناك أربع محافظات حضرية هى القاهرة والاسكندرية وبور سعيد والسويس، وهذه المحافظات لا تضم بين حدودها

---

[4] المرجع السابق.

[5] Jak Gibbs, Urban Research Methods. Van Noster and Com. INC Princeton New Jercy Toronte, London, Melbourne, 1967.

ريفاً، أما بقية المحافظات فتنقسم إلى ريف وحضر، استناداً إلى مزيج من العناصر المشار إليها فى التعريف.

١-٢: مستويات واتجاهات التحضر العالمية

تختلف الدول فيما بينها فى مستويات التحضر، التى تحددها نسبة سكان الحضر إلى إجمالى السكان، فبينما تتسم الدول المتقدمة بارتفاع نسبة سكانها الحضريين، فإن نسبة سكان الحضر لم تزل منخفضة فى الدول النامية، فتقدر نسبة سكان الحضر فى فرنسا بنحو ٧٤٪ عام ١٩٩٣، وفى اليابان بنحو ٧٨,١٪ عام ١٩٩٥ وفى كندا بنحو ٧٧,٨٪ عام ١٩٩٦، بينما تقدر نسبة سكان الحضر فى تونس بنحو ٦١٪ فى عام ١٩٩٤ وفى نيجيريا بنحو ٢٧,١٪ عام ١٩٩١، وفى اليمن بنحو ٢٥,١٪ فى عام ١٩٩٧[٦].

وقد قدرت نسبة سكان الحضر لإجمالى دول العالم فى عام ١٩٥٠ بنحو ٣٠٪ ارتفعت إلى ٤٧٪ فى عام ٢٠٠٠، ومن المتوقع أن تصل إلى ٥٧٪ فى عام ٢٠٢٥. وفى الدول المتقدمة كانت نسبة سكان الحضر تقدر بنحو ٥٥٪ فى عام ١٩٥٠، ارتفعت إلى ٧٦٪ عام ٢٠٠٠، ومن المنتظر أن تصل إلى ٨٢٪ فى عام ٢٠٢٥. وفى الدول النامية كانت نسبة سكان الحضر تقدر بنحو ١٨٪ فى عام ١٩٥٠، ثم ارتفعت إلى ٤٠٪ فى عام ٢٠٠٠، ومن المنتظر أن تصل إلى ٥٤٪ فى عام ٢٠٢٥. كما أنه من المنتظر أن يتضاعف عدد سكان الحضر بها فى الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٢٥ فيرتفع من أقل من ٢ بليون نسمة إلى أكثر من ٣,٥ بليون نسمة، بل وينتظر أن يتجاوز عدد سكان الريف فى عام ٢٠٢٠ والذين من المتوقع لهم أن يتوقفوا عن الزيادة عندما يصل عددهم إلى ٣,١ بليون نسمة فى ذلك العام، بينما يستمر عدد سكان الحضر فى الزيادة، مما يؤدى إلى زيادة مستوى التحضر فى الدول النامية[٧].

---

[6] الأمم المتحدة، الكتاب الديموجرافى السنوى، ١٩٩٠.

[7] Martin P. Brockerhoff, "Un Urbanizing World" Population Bulletin Vol. 55 No., 2000.

ويتجه سكان الحضر إلى التركز فى المدن الكبرى، ولقد أدى ذلك إلى زيادة حجم المدن، وأصبحت المدن التى يزيد عدد سكانها عن مليون نسمة أمراً عادياً فى الدول النامية، وقد يعتبر المخططون زيادة حجم المدن أمرا يؤدى إلى ظهور العديد من المشاكل، فيعملون على وضع سياسات حضرية تعمل على كبح جماح هذه الزيادة. ومن هذه السياسات إعادة توزيع مراكز الصناعة والخدمات بين المدن المختلفة، وتطوير وتحسين مراكز النمو الحضرى، والعمل على إيجاد تكامل بين المناطق الريفية والحضرية، والعمل على تحقيق توازن فى التنمية الإقليمية ٠٠٠٠ الخ.

ومن المتوقع أن يرتفع عدد المدن التى تضم مليون نسمة فأكثر فى العالم مـن ١٩٥ مدينة فى عام ١٩٧٥ إلى ٥٦٤ مدينة فى عام ٢٠١٥، وفـى الدول المتقدمة من ٨٥ مدينة فى عام ١٩٧٥، ١٣٨ مدينة فى عام ٢٠١٥ كما ينتظر أن يرتفع نصيب هذه المدن من السكان من ٢٣٪ فى عام ١٩٧٥ إلى ٣٠٪ فى عام ٢٠١٥[٨].

أما الدول النامية فقد ارتفع فيها عدد المدن التى تضم مليون نسمة فأكثر من ١١٠ مدينة عام ١٩٧٥ إلى ٢٥٠ مدينة عام ١٩٩٥، ومن المنتظر ان يتجاوز عددها ٤٢٦ مدينة فى عام ٢٠١٥. كما أن نسبة السكان الذين يعيشون فى هذه المدن سوف ترتفع من أقل من ١٠٪ فى عام ١٩٧٥ إلى أكثر من ٢٠٪ فى عام ٢٠١٥[٩].

ولا شك أن هذه الأوضاع توحى بأن المستقبل الحضرى لن يقتصر فقط على زيادة نسبة سكان الحضر، بل إنه سيشهد اتجاه سكان الحضر إلى التركز فى المدن الكبرى، مؤديا إلى ظهور نمط جديد من المدن الكبرى يطلق عليها المدن العملاقة Megacities. وقد حددت الأمم المتحدة فى سبعينات القرن الماضى هذه المدن بالمدن التى يبلغ عدد سكانها ٨ مليون نسمة فأكثر، ولكنها عادت فى تسعينات نفس القرن لترفع الحد الأدنى إلى ١٠ مليون نسمة فأكثر، وفى عام ١٩٧٥ كان ٢٪ من سكان العالم يعيشون فى مدن تحتوى على ١٠ مليون نسمة فأكثر،

---

[8] المرجع السابق.
[9] المرجع السابق.

وقد ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى ٤٪ فى عام ٢٠٠٠، ومن المنتظر أن تصل إلى ٥٪ فى عام ٢٠١٥[١٠].

ثانياً مستوى التحضر واتجاهاته فى مصر

تتصف مصر- شأنها فى ذلك شأن الدول النامية- بانخفاض نسبة سكان الحضر، ويوضح جدول (١) وشكل (١) تطور النسبة المئوية لسكان الحضر، ابتداء من عام ١٩٠٧، من واقع بيانات التعدادات السكانية التى أجريت خلال تلك الفترة.

جدول رقم (١)

النسب المئوية لسكان الحضر فى التعدادات من ١٩٠٧ حتى ١٩٩٦

التعداد	١٩٠٧	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٩٦
النسبة المئوية لسكان الحضر	١٧,٢	٢٦,٩	٢٨,٢	٣٣,٥	٣٨,٢	٤٣,٨	٤٤	٤٢,٦

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. الكتاب الاحصائى السنوى (١٩٩٣-٢٠٠٠)، يونيو ٢٠٠١.

شكل (١)

تطور النسبة المئوية لسكان الحضر فى التعدادات من ١٩٠٧ حتى ١٩٩٦

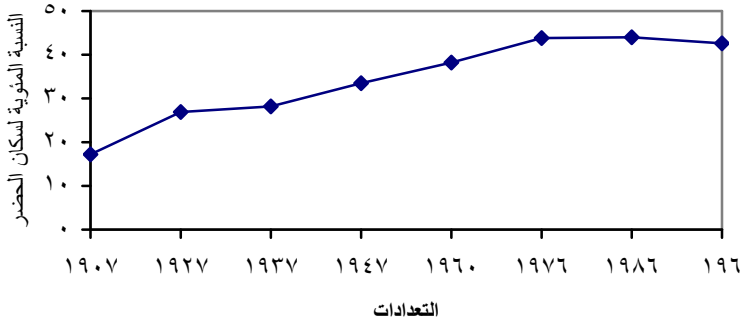

[10] المرجع السابق.

ومن الجدول والشكل تتضح الزيادة المضطردة للنسبة المئوية لسكان الحضر حتى عام ١٩٧٦، ثم يقل معدل الزيادة فى هذه النسبة بدرجة ملحوظة فى عام ١٩٨٦ ثم تراجع النسبة قليلاً لتصل إلى ٤٢,٦٪ فى عام ١٩٩٦.

ويوضح جدول (٢) مستوى التحضر فى السنوات ١٩٧٦، ١٩٨٦، ١٩٩٦فى المحافظات المختلفة ومعدل النمو فى سكان الحضر بين التعدادات الثلاثة الأخيرة.

وتشير بيانات الجدول إلى ارتفاع نسبة سكان الحضر فى محافظات الحدود عن الوجهين القبلي والبحري، وارتفاع نسبة سكان الحضر في إجمالي محافظات الوجه القبلي عن إجمالي محافظات الوجه البحري، وتتفاوت المحافظات في نسبة سكان الحضر، ففي محافظات الوجه البحري تعتبر محافظة الإسماعيلية من أكثر المحافظات التى تضم نسبة كبيرة من سكان الحضر في التعدادات الثلاثة، وتصل نسبة سكان الحضر بها في تعداد ١٩٩٦ إلى أكثر من ٥٠٪ تليها محافظة القليوبية، ثم محافظة الغربية. وتعتبر نسبة سكان الحضر في محافظة المنوفية من أقل النسب في التعدادات الثلاثة، وتتجه نسبة سكان الحضر فى محافظات دمياط والدقهلية وكفر الشيخ والشرقية إلى الزيادة من تعداد لآخر، بينما تتجه نسبة سكان الحضر إلى التناقص في كل من محافظتي الغربية والبحيرة.

وبالنظر إلى نسب سكان الحضر فى محافظات الوجه القبلى نجد أن نسبة سكان الحضر فى محافظة الجيزة تفوق نسب سكان الحضر فى جميع محافظات الوجهين القبلى والبحرى، وترجع زيادة نسبة سكان الحضر فى محافظة الجيزة فى الوجه القبلى، ومحافظة القليوبية فى الوجه البحرى إلى متاخمتهما لحدود محافظة القاهرة وتكوين التجمع الحضرى المعروف بالقاهرة الكبرى، وتأتى محافظة أسوان فى المرتبة الثانية بين محافظات الوجه القبلى فى نسبة سكان الحضر تليها محافظة أسيوط فى التعدادات الثلاثة، ثم محافظة بنى سويف فى تعدادى ١٩٧٦، ١٩٨٦ ومحافظة قنا فى تعداد ١٩٩٦، وتأتى بعد ذلك محافظة الفيوم فى تعداد ١٩٧٦ ومحافظة قنا فى تعداد ١٩٨٦ ومحافظة بنى سويف فى تعداد ١٩٩٦، يلى ذلك محافظة

جدول (٢)

مستوى التحضر ومعدل النمو السنوى فى محافظات الجمهورية خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٩٦)

المحافظة	نسبة سكان مصر			معدل النمو السنوى بين التعدادات					
				تعدادى (١٩٧٦-١٩٨٦)			تعدادى(١٩٨٦-١٩٩٦)		
	تعداد ١٩٧٦	تعداد ١٩٨٦	تعداد ١٩٩٦	حضر	ريف	جملة	حضر	ريف	جملة
القاهرة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١,٩٦	–	١,٩٦	١,٢١	–	١,٢١
الإسكندرية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٢,٦٣	–	٢,٦٣	١,٤١	–	١,٤١
بورسعيد	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٥,٢٥	–	٥,٢٥	١,٧٧	–	١,٧٧
السويس	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٦,٩١	–	٦,٩١	٢,٧٤	–	٢,٧٤
جملة المحافظات الحضرية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٢,٣٩	–	٢,٣٩	١,٣٤	–	١,٣٤
دمياط	٢٤,٨	٢٥,٢	٢٧,٥	٣,٠٨	٢,٧٦	٢,٨٤	٣,٤٢	١,٩٧	٢,٣٣
الدقهلية	٢٤	٢٦,٢	٢٧,٨	٣,٩	٢,٣٦	٢,٧٣	٢,٨٦	١,٨٦	٢,١٢
الشرقية	٢٠,٢	٢١,١	٢٢,٥	٣,٥٧	٢,٩١	٣,٠٤	٣,٤٢	٢,٣	٢,٥٤
القليوبية	٤٠,٧	٤٣,٨	٤٠,٦	٦,٠٩	٤,٢	٤,٩٧	٢,١٧	٣,٨٧	٣,١٢
كفر الشيخ	٢٠,٧	٢٢,٨	٢٢,٩	٤,١١	٢,٥٢	٢,٨٥	٢,٣٨	٢,٢٧	٢,٢٩
الغربية	٣٣,٣	٣٢,٧	٣١,١	٢,٣٦	٢,٦٩	٢,٥٨	١,٢١	٢,١	١,٨١
المنوفية	١٩,٧	٢٠,١	١٩,٩	٣,٢٦	٢,٩٢	٢,٩٩	٢,٢٦	٢,٤٦	٢,٤٢
البحيرة	٢٤,١	٢٣,٤	٢٢,٨	٢,٧٧	٣,٣٢	٣,١٩	١,٩٧	٢,٣٩	٢,٢٩
الاسماعيلية	٤٩,٢	٤٨,٨	٥٠,٣	٥,٢٩	٥,٥	٥,٤	٣,٥٣	٢,٧٢	٣,١٢
جملة محافظات الوجه البحرى	٢٦,٤	٢٧,٦	٢٧,٦	٣,٧٧	٢,٩٦	٣,١٧	٢,٣٨	٢,٣٧	٢,٣٧
الجيزة	٥٧	٥٧,٤	٥٤,١	٥,٥٣	٥,٢٦	٥,٤١	٢,١	٣,٨٤	٢,٨٤
بنى سويف	٢٤,٩	٢٥,١	٢٣,٥	٣,١٩	٣,٠٢	٣,٠٦	٢,٠٣	٣,٠٩	٢,٨٣
الفيوم	٢٤,١	٢٣,٢	٢٢,٥	٣,٠٩	٣,٧٤	٣,٥٨	٢,٤٢	٢,٩٦	٢,٨٣
المنيا	٢٠,٩	٢٠,٨	١٩,٤	٢,٧٧	٢,٩١	٢,٨٨	١,٧١	٢,٧٢	٢,٥١
أسيوط	٢٧,٧	٢٧,٨	٢٧,٣	٣,١٣	٣,٠٣	٣,٠٦	٢,٣٨	٢,٧٥	٢,٦٤
سوهاج	٢١,٣	٢١,٩	٢١,٧	٣,١	٢,٦١	٢,٧١	٢,٦٤	٢,٨	٢,٧٧
قنا	٢٢,٩	٢٣,٤	٢٤,٤	٣,٤٧	٣,١٤	٣,٢٢	٢,٩٥	٢,٢٤	٢,٤١
أسوان	٣٧,٩	٣٩,٦	٤٢,٦	٣,٦٨	٢,٧٣	٣,٠٩	٢,٩٧	١,٤٣	٢,٠٤
جملة محافظات الوجه القبلى	٣٠,٥	٣١,٧	٣٠,٨	٤,٠١	٣,٢٧	٣,٥	٢,٣	٢,٨٢	٢,٦٦
البحر الأحمر	٨٧,٣	٨٥,٦	٧٤,٥	٦,٠٤	٨,٥٧	٣,٣٦	٥,١٩	٢٠,٧٧	٧,٤٤
الوادى الجديد	٤١,٢	٤٤,٢	٤٨,٢	٤,٢٩	٢,٦	٣,٢٩	٣,٦	١,٥٩	٢,٤٨
مطروح	٤٦	٥٠,٩	٥٥,٧	٥,٧٧	٢,٩٥	٢,٢٥	٤,٣٩	١,٩	٣,١٧
شمال سيناء	١٠٠	٦١,٤	٥٩,١	–	–	–	–	–	–
جنوب سيناء	–	٣٧,٩	٤٩,١	–	–	–	–	–	–
جملة محافظات الحدود	٥٥,١	٥٧,٦	٥٨,٦	١٢,٤١	١٠,٢٥	١١,١	٤,٧٤	٤,١٤	٤,٤٩
إجمالى عام	٤٣,٨	٤٤	٤٢,٦	٣,٢٣	٣,١٣	٣,١٧	١,٩٢	٢,٥٨	٢,٢٩

المصدر : محسوب من بيانات تعدادات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء للسنوات ١٩٧٦، ١٩٨٦ ، ١٩٩٦ .

الفيوم فى تعدادى ١٩٨٦، ١٩٩٦ ومحافظة قنا فى تعداد ١٩٧٦، ثم محافظة سوهاج فى التعدادات الثلاثة، وأخيراً محافظة المنيا التى تعتبر أقل المحافظات فى نسبة سكان الحضر فى الوجه القبلى فى التعدادات الثلاثة.

وتتسم محافظات الحدود بانخفاض عدد سكانها، وتناثر مدنها فى الصحراء وانخفاض نسبة العاملين بالأنشطة الزراعية بها فترتفع فيها نسبة سكان الحضر وتبلغ مداها فى محافظة البحر الأحمر، حيث تصل نسبة سكان الحضر فيها إلى ما يقرب من ٧٥٪ فى عام ١٩٩٦ وهى أعلى نسبة لسكان الحضر على مستوى الجمهورية.

وتتجه نسبة سكان الحضر إلى الزيادة فى محافظة الوادى الجديد، بينما تتجه إلى التناقص فى محافظة البحر الأحمر، ولم يشمل تعدادا ١٩٧٦، ١٩٨٦ بيانات كاملة عن محافظتى سيناء بسبب ظروف الاحتلال الاسرائيلى وقد اتجهت نسبة سكان الحضر فى محافظة شمال سيناء بين تعدادى ١٩٨٦، ١٩٩٦ إلى التناقص، بينما اتجهت فى محافظة إلى التزايد جنوب سيناء.

لقد اتسمت الفترة (١٩٧٦-١٩٨٦) بزيادة معدلات النمو السنوية لسكان الحضر بدرجة أكبر من معدلات النمو فى سكان الريف، حيث كان معدل النمو السنوى الإجمالى لسكان الحضر ٣,٢٣٪ ومعدل النمو السنوى الإجمالى لسكان الريف ٣,١٣٪ وعلى العكس من ذلك شهدت الفترة التالية (١٩٨٦-١٩٩٦) انخفاضاً فى معدل النمو السنوى لسكان الحضر عن الريف حيث كان معدل النمو السنوى فى سكان الحضر ١,٩٢٪ وفى سكان الريف ٢,٥٨٪.

وتختلف المحافظات فيما بينها فى حدة هذه الظاهرة، ففى محافظات الوجه البحرى يزيد المعدل السنوى للنمو فى الحضر عن الريف فى كل من الفترتين التعداديتين، وفى محافظات الوجه القبلى يزيد معدل النمو السنوى فى الحضر عن الريف فى الفترة التعدادية الأولى (١٩٧٦-١٩٨٦)، بينما يحدث العكس فى الفترة التعدادية الثانية (١٩٨٦-١٩٩٦).

ويزيد معدل النمو السنوى للحضر عن الريف فى الفترتين التعداديتين فى محافظات دمياط والدقهلية والشرقية وكفر الشيخ وقنا وأسوان والوادى الجديد، بينما يزيد معدل النمو السنوى للحضر عن الريف فى الفترة التعدادية الأولى ويقل عنه فى الفترة التعدادية الثانية فى محافظات المنوفية والقليوبية والجيزة وبنى سويف وسوهاج وأسيوط. ويقل معدل النمو السنوى للحضر عن الريف فى الفترة التعدادية الأولى ويزيد عنه فى الفترة التعدادية الثانية فى محافظة الإسماعيلية، ويقل معدل النمو السنوى للحضر عن الريف فى الفترتين التعداديتين فى محافظات الغربية والبحيرة والفيوم والمنيا والبحر الأحمر.

ثالثاً أنماط النمو الحضري في مصر

يتركز سكان الحضر فى عدد قليل من المدن الكبرى، ويزداد عدد هذه المدن من تعداد لآخر ففى تعداد عام ١٩٧٦ كان عدد المدن ١٦١ مدينة ارتفع إلى ١٩١ مدينة فى تعداد ١٩٨٦، ثم إلى ٢٠٥مدن فى تعداد ١٩٩٦. وتضم مدينتا القاهرة والإسكندرية أكبر نسبة من سكان المدن، كما هو واضح من جدول (٣).

وتضم مدينة القاهرة أكبر نسبة من إجمالى سكان المدن ، فقد كان نصيبها يقترب من ثلث إجمالى سكان المدن فى عام ١٩٧٦، ورغم أن هذه النسبة شهدت تناقصاً ملحوظاً فى تعدادى ١٩٨٦، و١٩٩٦، إلا أنها كانت تمثل أكثر من ربع إجمالى عدد سكان المدن فى تعداد ١٩٩٦.. ويزداد نصيب القاهرة من إجمالى عدد سكان المدن إذا انضمت إليها مدينتا شبرا الخيمة والجيزة، باعتبارهما امتداداً عمرانياً لها وجزءاً لا يتجزأ من منطقة القاهرة الكبرى، حيث يرتفع نصيبها من إجمالى سكان المدن إلى أكثر من ٤٠٪ فى تعدادى ١٩٧٦، ١٩٨٦ ثم تتناقص هذه النسبة إلى ٣٩,١٪ فى تعداد ١٩٩٦.

وتعتبر مدينة الاسكندرية ثانى المدن الكبرى بعد القاهرة من حيث الحجم، وإذا انضمت إلى القاهرة الكبرى، فإن نصيبهما من إجمالى عدد سكان المدن يزيد على النصف فى التعدادات الثلاثة.

جدول رقم (٣)

عدد سكان مدينتى القاهرة والإسكندرية (بالألف) والنسبة المئوية لهذا العدد إلى إجمالى سكان المدن فى التعدادات ١٩٧٦، ١٩٨٦، ١٩٩٦

بيان / مؤشر	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٩٦
إجمالي عدد سكان المدن	١٦٠١٧	٢١٢٠٦	٢٥٢٨٤
عدد سكان مدينة القاهرة	٥٠٧٤	٦٠٦٩	٦٨٠١
نسبة سكان مدينة القاهرة إلى إجمالي سكان المدن (٪)	٣١,٧	٢٨,٦	٢٦,٩
عدد سكان القاهرة الكبرى (القاهرة + شبرا الخيمة + الجيزة)	٦٦٩٨	٨٦٦٧	٩٨٩٤
نسبة سكان القاهرة الكبرى إلى إجمالي سكان المدن (٪)	٤١,٨	٤٠,٩	٣٩,١
عدد سكان مدينة الإسكندرية	٢٣١٨	٢٩٢٧	٣٣٣٩
نسبة سكان مدينة الإسكندرية إلى إجمالي سكان المدن (٪)	١٤,٥	١٣,٨	١٣,٢
عدد سكان القاهرة الكبرى ومدينة الإسكندرية	٩٠١٦	١١٥٩٤	١٣٢٣٣
نسبة سكان القاهرة الكبرى والإسكندرية إلى إجمالي سكان المدن (٪)	٥٦,٣	٥٤,٧	٥٢,٣

المصدر: محسوب من بيانات تعدادات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء للسنوات ١٩٧٦، ١٩٨٦ ، ١٩٩٦ .

ولإلقاء مزيد من الضوء على هيكل المدن المصرية، نتناول فيما يلى الاتساق الحجمى بين هذه المدن، وتدرجها من حيث الحجم.

٣-١: الاتساق الحجمى بين المدن

يوضح جدول (٤) وشكل (٢) أكبر عشر مدن فى تعدادات ١٩٧٦، ١٩٨٦، ١٩٩٦ مرتبة حسب الحجم.

ومن الجدول والشكل يتضح الآتى:

(أ) اتجاه المدن إلى الزيادة فى الحجم من تعداد لآخر.

(ب) وجود ثلاث مدن يزيد عدد سكانها عن مليون نسمة، هى القاهرة والإسكندرية والجيزة، وتحتل هذه المدن الثلاث بالإضافة إلى مدينة شبرا الخيمة المراتب الأربع الأولى فـــى الترتيب فى التعدادات الثلاثة، أمـا المرتبة الخامسة فقد كانت تحتلها

جدول رقم (٤)

عدد سكان أكبر عشر مدن مرتبة تنازلياً فى تعدادات ١٩٧٦، ١٩٨٦، ١٩٩٦

الترتيب	تعداد ١٩٧٦		
	اسم المدينة	عدد السكان (بالألف)	٪ من حجم المدينة الأولى (القاهرة)
١	القاهرة	٥٠٧٤	١٠٠
٢	الإسكندرية	٢٣١٨	٤٥,٧
٣	الجيزة	١٢٣٠	٢٤,٢
٤	شبرا الخيمة	٣٩٤	٧,٨
٥	المحلة الكبرى	٢٩٢	٥,٨
٦	طنطا	٢٨٣	٥,٦
٧	بورسعيد	٢٦٣	٥,٢
٨	المنصورة	٢٥٩	٥,١
٩	أسيوط	٢١٤	٤,٢
١٠	الزقازيق	٢٠٣	٤,٠
	تعداد ١٩٨٦		
١	القاهرة	٦٠٦٩	١٠٠
٢	الإسكندرية	٢٩٢٧	٤٨,٢
٣	الجيزة	١٨٨٣	٣١,٠
٤	شبراالخيمة	٧١٥	١١,٨
٥	بورسعيد	٤٠١	٦,٦
٦	المحلة الكبرى	٣٦١	٥,٩
٧	طنطا	٣٣٧	٥,٦
٨	السويس	٣٢٨	٥,٤
٩	المنصورة	٣١٧	٥,٢
١٠	أسيوط	٢٧٣	٤,٥
	تعداد ١٩٩٦		
١	القاهرة	٦٨٠١	١٠٠
٢	الإسكندرية	٣٣٣٩	٤٩,٠
٣	الجيزة	٢٢٢٢	٣٢,٧
٤	شبرا الخيمة	٨٧١	١٢,٨
٥	بورسعيد	٤٧٢	٦,٩
٦	السويس	٤١٨	٦,٢
٧	المحلة الكبرى	٣٩٥	٥,٨
٨	طنطا	٣٧٣	٥,٥
٩	المنصورة	٣٦٩	٥,٤
١٠	أسيوط	٣٤٤	٥,١

المصدر: محسوب من بيانات تعدادات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء للسنوات ١٩٧٦، ١٩٨٦ ، ١٩٩٦ .

شكل (٢)

المدن العشر الأولى مرتبة حسب الحجم

فى تعدادات ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ ، ١٩٩٦

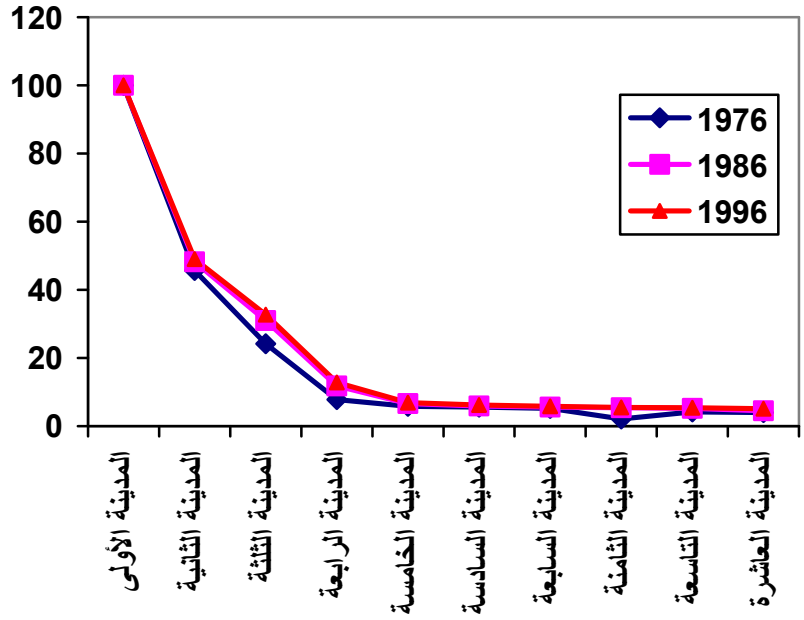

مدينة المحلة الكبرى فى تعداد ١٩٧٦، ولكنها تراجعت إلى المرتبة السادسة فى تعداد ١٩٨٦، ثم إلى المرتبة السابعة فى تعداد ١٩٩٦، وتقدمت عليها فى الترتيب كل من مدينتى بورسعيد والسويس عليها فى التعدادين الأخيرين.وقد يرجع ذلك إلى عودة المهجرين من هاتين المدينتين، بسبب ظروف حرب ١٩٦٧، والاتجاه إلى زيادة المشروعات العمرانية بهما فى السنوات التى أعقبت حرب التحرير عام ١٩٧٣. وقد أدى ذلك أيضاً إلى تراجع كل من طنطا والمنصورة وأسيوط، واختفاء مدينة الزقازيق من قائمة المدن العشر الأولى فى تعدادى ١٩٨٦، ١٩٩٦.

(ج) عدم الاتساق بين أحجام المدن، ففى عام ١٩٧٦ كانت المدينة الرابعة فى الترتيب تمثل ٧,٨٪ من حجم المدينة الأولى والمدن من الخامسة حتى العاشرة يقل أحجامها عن ٦٪ من حجم المدينة الأولى. وفى عام ١٩٨٦ كانت المدينة الرابعة تمثل ١١,٦٪ من حجم المدينة الأولى، أما المدن الست التالية فقد كان نصيبها من عدد السكان يقل عن ٧٪ من عدد سكان المدينة الأولى . وبالمثل فى عام ١٩٩٦ كان نصيب المدينة الرابعة من عدد السكان يمثل ١٢,٨٪ من عدد سكان المدينة الأولى، والمدن الست التالية فى الترتيب يقل نصيبها عن٧٪ من عدد سكان المدينة الأولى.

٣-٢: التدرج فى حجم المدن

يمكن تقسيم المدن من حيث حجم السكان بها إلى ست فئات كما هو مبين بجدول (٥).

ويوضح جدول رقم (٥) زيادة عدد المدن من ١٦١ مدينة عام ١٩٧٦ إلى ١٩١ مدينة عام ١٩٨٦ ثم إلى ٢٠٥ مدن فى عام ١٩٩٦. كما زاد عدد سكان هذه المدن من ١٦٠١٧ ألف نسمة فى تعداد ١٩٧٦ إلى ٢١٢٠٦ الف نسمة، ثم إلى ٢٥٢٨٤ الف نسمة فى التعدادين التاليين٠ وقد سلكت هذه الزيادة خلال الفترتين التعداديتين المسلك الآتى:

(أ) الفترة التعدادية (١٩٧٦-١٩٨٦) : اتجهت المدن فى فئة الحجم من ٤٠ ألف إلى أقل من ١٠٠ الف نسمة إلى الزيادة من ١٨٪ من إجمالى عدد المدن إلى ٢٩,٣٪ وفى نفس الوقت ارتفعت النسبة المئوية لعدد سكانها من ١٠,٧٪ إلى ١٥,١٪. كما اتجهت المدن فى فئة الحجم من ٢٠٠ الف إلى أقل من مليون نسمة إلى الزيادة أيضاً من ٤,٣٪ إلى ٥,٢٪ من إجمالى عدد المدن ، ومن ١١,٩٪ إلى ١٦٪ من إجمالى عدد السكان .

ومن جهة أخرى فقد انخفضت نسبة المدن الصغرى التى يقل سكانها عن ٢٠ ألف نسمة من ٣٦٪ من عدد المدن إلى ٢٨,٨٪، كما سجلت انخفاضاً فى نسبة سكانها من

٤,٤٪ إلى ٢,٣٪ من إجمالى عدد السكان. أما المدن الكبرى التى تزيد عن مليون نسمة، فرغم أن عددها ظل ثابتاً بين التعدادين، إلا أن نسبتها من عدد السكان قد انخفضت من ٥٣,٨٪ إلى ٥١,٣٪.

جدول رقم (٥)

تطور أعداد المدن وأعداد سكانها (بالألف نسمة) والنسبة المئوية لها حسب الحجم فى تعدادات ١٩٧٦، ١٩٨٦، ١٩٩٦

فئات الحجم	تعداد ١٩٧٦			
	عدد المدن	٪	عدد السكان	٪
مليون نسمة فأكثر	٣	١,٩	٨٦٢٢	٥٣,٨
٢٠٠ ألف – أقل من مليون نسمة	٧	٤,٣	١٩٠٨	١١,٩
١٠٠ ألف أقل من ٢٠٠ ألف نسمة	١٠	٦,٢	١٤٣٨	٩,٠
٤٠ ألف أقل من ١٠٠ ألف نسمة	٢٩	١٨,٠	١٧١٠	١٠,٧
٢٠ ألف أقل من ١٠٠ ألف نسمة	٥٤	٣٣,٥	١٦٣٨	١٠,٢
أقل من ٢٠ ألف نسمة	٥٨	٣٦,٠	٧٠١	٤,٤
جملة	١٦١	١٠٠	١٦٠١٧	١٠٠
	تعداد ١٩٨٦			
مليون نسمة فأكثر	٣	١,٦	١٠٨٧	٥١,٣
٢٠٠ ألف – أقل من مليون نسمة	١٠	٥,٢	٣٤٠٠	١٦,٠
١٠٠ ألف أقل من ٢٠٠ ألف نسمة	١١	٥,٨	١٦٣٨	٧,٧
٤٠ ألف أقل من ١٠٠ ألف نسمة	٥٦	٢٩,٣	٣٢٠١	١٥,١
٢٠ ألف أقل من ٤٠ ألف نسمة	٥٦	٢٦,٣	١٦١١	٧,٦
أقل من ٢٠ ألف نسمة	٥٥	٢٨,٨	٤٧٧	٢,٣
جملة	١٩١	١٠٠	٢١٢٠	١٠٠
	تعداد ١٩٩٦			
مليون نسمة فأكثر	٣	١,٥	١٢٣٦٢	٤٨,٩
٢٠٠ ألف – أقل من مليون نسمة	١٤	٦,٨	٤٩٠٤	١٩,٤
١٠٠ ألف أقل من ٢٠٠ ألف نسمة	١١	٥,٤	١٥٠٥	٦,٠
٤٠ ألف أقل من ١٠٠ ألف نسمة	٧٠	٣٤,١	٤٣١٩	١٧,١
٢٠ ألف أقل من ٤٠ ألف نسمة	٥٧	٢٧,٨	١٧٥٧	٦,٩
أقل من ٢٠ ألف نسمة	٥٠	٢٤,٤	٤٣٧	١,٧
جملة	٢٠٥	١٠٠	٢٥٢٨٤	١٠٠

المصدر: محسوب من بيانات تعدادات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء للسنوات ١٩٧٦، ١٩٨٦ ، ١٩٩٦ .

ومن ذلك يتضح أن هناك اتجاهاً إلى زيادة فى عدد المدن متوسطة الحجم وانخفاض فى عدد المدن صغيرة الحجم وفى عدد سكانها، وكذلك انخفاض فى نسبة سكان المدن كبيرة الحجم.

(ب) الفترة التعدادية (١٩٨٦-١٩٩٦) : شهدت هذه الفترة استمراراً فى زيادة عدد المدن التى تقع فى فئة الحجم من ٤٠ إلى أقل من ١٠٠ ألف نسمة من ٢٩,٣٪ من عدد المدن إلى ٣٤,١٪، كما ارتفعت نسبتها من عدد السكان من ١٥,١٪ إلى ١٧,١٪، وفى نفس الوقت استمر عدد المدن التى تقع فى فئة الحجم من ٢٠٠ الف إلى أقل من مليون نسمة فى الزيادة من ٥,٢٪ من إجمالى عدد المدن فى عام ١٩٨٦ إلى ٦,٨٪ فى عام ١٩٩٦. كما ارتفعت نسبتها من عدد السكان من ١٦٪ إلى ١٩,٤٪ خلال الفترة.

ورغم أن عدد المدن الكبرى التى تزيد عن مليون نسمة لم يزل ثابتاً إلا أن نسبتها من عدد السكان قد استمرت فى التناقص خلال الفترة من ٥١,٣٪ إلى ٤٨,٩٪، ومن جهة أخرى، فقد شهدت المدن التى تقع فى فئة الحجم من ٢٠ ألف إلى أقل من ٤٠ ألف تناقصاً فى نسبتها من إجمالى عدد المدن من ٢٩,٣٪ إلى ٢٧,٨٪، وكذلك شهدت انخفاضاً فى نسبتها من إجمالى السكان من ٧,٦٪ إلى ٦,٩٪. أما المدن التى تقل عن ٢٠ ألف نسمة، فقد استمر عددها فى الانخفاض من ٥٥ مدينة إلى ٥٠ مدينة كما انخفض نصيبها من السكان من ٢,٣٪ إلى ١,٧٪ خلال الفترة.

ونخلص من ذلك إلى أن تدرج المدن من حيث الحجم قد اتجه إلى التوازن، ولم تعد المدن صغيرة الحجم هى الطابع المميز لسكان الحضر، كما كان مشاهداً منذ ثلاثين عاماً.

رابعاً أهم الخصائص المميزة لسكان الحضر

هناك اختلافات واضحة بين سكان الحضر وسكان الريف فى الخصائص الاجتماعية والديموجرافية والاقتصادية. وسوف نلقى الضوء على بعض من هذه الاختلافات، اعتماداً على بيانات المسوح والتعدادات التى أجريت خلال الثلاثين عاماً الأخيرة من القرن الماضى.

٤-١: الخصائص الديموجرافية والاجتماعية لسكان الحضر

٤-١-١ : الخصوبة والوفيات

تشير بيانات التعدادات والمسوح إلى وجود اختلافات واضحة بين مستوى ونمط الخصوبة والوفيات فى كل من الحضر والريف. فبالنسبة للخصوبة، يقدرالمسح الديموجرافى الصحى المصرى لعام ٢٠٠٠[11] معدل الخصوبة الكلية فى المحافظات الحضرية بنحو ٢,٩ طفل وفى إجمالى الحضر بنحو ٣,١ طفل وإجمالى الريف بنحو ٣,٩ طفل، وفى كل مـن حضر وريف الوجه البحرى بنحو ٣,١ ، ٣,٣ طفل، مقابل ٣,٤ ، ٤,٧ طفل لحضر وريف الوجه القبلى، كما يقدر الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء[12] معدل الخصوبة الكلية لإجمالى الجمهورية فى الفترة (١٩٩٦-١٩٩٨) بنحو ٣,٤ طفل، ولإجمالى المحافظات الحضرية بنحو ٢,٧ طفل، ولكل من حضر الوجهين البحرى والقبلى بنحو ٢,٤ ، ٣,٣ طفلاً، مقابل ٣,٢ ، ٤,٥ طفل لريف الوجهين.

ومن جهة أخرى فإن هناك اختلافات واضحة فى مستوى ونمط الوفيات بين الريف والحضر، ويوضح جدول (٦) وفيات الرضع ووفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات فى كل من الريف والحضر.

ويوضح الجدول اتجاه معدلات وفيات الرضع إلى الانخفاض فى الحضر، عنها فى الريف بصفة عامة، وفى حضر محافظات الوجهين البحرى والقبلى عن ريفيهما، وتصل هذه المعدلات إلى أدنى حدودها فى المحافظات الحضرية، وتسلك معدلات وفيات الأطفال (١-٤ سنة) نفس المسلك فى اتجاهها إلى الانخفاض فى كل من الريف والحضر وانخفاض مستوياتها فى الحضر عن الريف وفى حضر الوجهين البحرى والقبلى عن ريفيهما، كما تصل إلى أقل مستوياتها فى المحافظات الحضرية.

---

[11] Fatma El-Zanaty & Ann A. Way, Egypt Demographic and Health Survey 2000, National Population Council, Cairo, 2001.

[12] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائى السنوى (١٩٩٣-٢٠٠٠) يونيو ٢٠٠١.

جدول رقم (٦)

معدلات وفيات الأطفال والرضع (فى الألف) فى السنوات العشر السابقة للمسح الديموجرافى الصحى المصرى لعام ٢٠٠٠ حسب محل الإقامة

محل الإقامة	معدل وفيات الرضع	معدل وفيات الأطفال (١-٤)	معدل وفيات الأطفال أقل من ٥ سنوات
إجمالى الحضر	٤٣,١	١٠,١	٥٢,٨
إجمالى الريف	٦١,٨	١٨,٥	٧٩,٢
المحافظات الحضرية	٣٧,٤	٧,٧	٤٤,٩
حضر بحرى	٤٠,٣	١٢,١	٥١,٩
حضر قبلى	٥٤,٣	١١,٦	٦٥,٢
ريف بحرى	٤٧,٠	١٤,٥	٦٠,٨
ريف قبلى	٧٧,٣	٢٣,٠	٩٨,٥

المصدر: المسح الديموجرافى الصحى، مصر ٢٠٠٠

٤-١-٢ : التركيب النوعى والعمرى

يتأثر كل من التركيب النوعى والعمرى بالخصوبة والوفيات والهجرة، وهذه المتغيرات تختلف فى الحضر عن الريف لذلك فإننا نجد تبايناً واضحاً فى التركيب النوعى والعمرى فى كل من الريف والحضر، وهذا ما تبينه تعدادات ١٩٧٦، ١٩٨٦، ١٩٩٦.

أ - التركيب النوعى

يوضح جدول (٧) نسبة النوع فى كل من الريف والحضر وإجمالى الجمهورية فى التعدادات الثلاثة الأخيرة.

جدول رقم (٧)
نسبة النوع فى الحضر والريف وإجمالى الجمهورية حسب فئات العمر
فى السنوات ١٩٧٦،١٩٨٦،١٩٩٦

فئات العمر	١٩٧٦			١٩٨٦			١٩٩٦		
	حضر	ريف	جملة	حضر	ريف	جملة	حضر	ريف	جملة
١٤-٠	١٠١,٧	١٠٤,٧	١٠٢,٥	١٠٤,٧	١٠٦,٣	١٠٥,٧	١٠٥,٣	١٠٧,٣	١٠٦,٦
٤٤-١٥	١٠٣	١٠٠,٥	١٠١,٧	١٠٤,٦	١٠٦,٣	١٠٥,٥	١٠٢	١٠٣,٦	١٠٢,٩
٦٤-٤٥	١١٥,٨	٩٥,٧	١٠٣,٧	١٠٣,٦	٨٨,٩	٩٥,٣	١١١,٣	٩٩,١	١٠٤,٨
٦٥+	١٠٥,٥	٩١,٨	٩٦,٨	١٢١,٩	١٠٥	١١١,٣	١٢٤,٥	١٠٣,٦	١١٢,١
جملة	١٠٤,١	١٠١,٢	١٠٢,٥	١٠٥,١	١٠٣,٩	١٠٤,٣	١٠٥,١	١٠٣,٦	١٠٤,٨

المصدر محسوب من بيانات تعدادات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء للسنوات ١٩٧٦، ١٩٨٦ ، ١٩٩٦ .

ومن الجدول يتضح الآتى:

- زيادة نسبة النوع لإجمالي السكان في الحضر عن الريف فى جميع سنوات التعدادات، وتلعب الهجرة من الريف إلى الحضر بما تتسم به من انتقائية تجاه الذكور دوراً كبيراً فى ذلك إذ يلاحظ اتجاه الذكور للعمل في المدن فى المجالات الاقتصادية والخدمية المختلفة، تاركين زوجاتهم فى الريف واللاتي قد يقمن بممارسة الأعمال الزراعية.

- ارتفاع نسبة النوع في الفئات العمرية (٤٥ – ٦٤) (٦٥+) فى الحضر عن الريف، بسبب الهجرة كذلك، كما قد يتدخل عنصر آخر فى إبراز هذا الاتجاه وهو تأثر بيانات العمر بظاهرة التفضيل العددى Digit Preference واتجاه الذكور إلى التبليغ بأعمار تزيد عن أعمارهم الحقيقية في هذا السن، بينما تفعل النساء عكس ذلك، إذ يملن إلى التقليل من أعمارهن.

ب : التركيب العمري

يوضح جدول رقم (٨) توزيع سكان الحضر والريف وإجمالى السكان حسب فئات العمر في السنوات ١٩٧٦، ١٩٨٦، ١٩٩٦.

جدول رقم (٨)
التوزيع العمرى (٪) لسكان الحضر والريف وإجمالى الجمهورية فى سنوات التعداد ١٩٨٦،١٩٧٦ ، ١٩٩٦

فئات العمر	١٩٧٦			١٩٨٦			١٩٩٦		
	حضر	ريف	جملة	حضر	ريف	جملة	حضر	ريف	جملة
٠ – ١٤	٣٧,٢	٤٢,٥	٤٠,٢	٣٦,٤٦	٤٢,١٨	٣٩,٧	٣٣,٤٧	٤٠,٧٩	٣٧,٦٨
١٥ – ٤٤	٤٦,٩	٤٠,٠	٤٣,٠	٤٦,٥١	٤١,٠٦	٤٣,٤٤	٤٨,٧٠	٤٤,٢٠	٤٦,١٤
٤٥ – ٦٤	١٢,٦	١٣,٤	١٣,٠	١٣,٤٦	١٢,٧٩	١٣,٠٧	١٤,٣٨	١١,٦٣	١٢,٨١
٦٥ +	٣,٣	٤,١	٣,٨	٣,٥٢	٣,٩٨	٣,٧٨	٣,٤٤	٣,٣٦	٣,٣٩

المصدر: محسوب من بيانات تعدادات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء للسنوات ١٩٧٦، ١٩٨٦ ، ١٩٩٦ .

ومن الجدول يتضح الآتي:

- انخفاض نسبة السكان في الفئة العمرية التى تضم صغار السن (٠ – ١٤) فى الحضر عن الريف فى التعدادات الثلاثة، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى انخفاض مستويات الخصوبة فى الحضر عن الريف.

- ارتفاع نسبة السكان فى فئات العمر الوسيطة وتشمل سن العمل والدراسة الجامعية (١٥ – ٤٤) فى الحضر عن الريف، وقد يرجع ذلك كما بينا من قبل إلى اتجاه السكان إلى الهجرة من الريف إلى الحضر للالتحاق بالأنشطة الصناعية والخدمية أو الجامعات المتوفرة فى المدن أكثر منها فى الريف.

- انخفاض نسبة السكان فى الفئتين العمريتين (٤٥ – ٦٤)، (٦٥+) في الحضر عن الريف فى تعداد ١٩٧٦. وقد يرجع ذلك إلى عودة المهاجرين إلى مناطقهم الريفية بعد التقاعد، كما أن السكان فى هذه الأعمار يفضلون الاستقرار ولا يميلون إلى الهجرة إلى الحضر من جهة، ومن جهة أخرى فإن نمو المدن غالباً ما يكون نتيجة التوسع فى ضواحيها التي تجتذب الشباب حديثى الزواج. كما يلاحظ أن نسبة السكان فى فئتى العمر (٤٥ – ٦٤)، (٦٥+) كانت أكثر ارتفاعاً فى الحضر عن الريف فى تعدادى ١٩٨٦، ١٩٩٦، وقد يرجع ذلك إلى تغيير الظروف الاقتصادية والاجتماعية بالمجتمع المصرى نتيجة الانفتاح والإصلاح الاقتصادى، مما أدى إلى اتجاه السكان فى هذه الأعمار إلى الحضر واستقرارهم به حتى سنوات أعمارهم المتأخرة، وعدم عودة المهاجرين إلى مناطقهم الريفية بعد التقاعد.

ج : نسب الإعالة العمرية

يعرض جدول رقم (٩) نسب الإعالة العمرية في التعدادات الثلاثة الأخيرة. وتعرف هذه المعدلات كالآتي:

- نسبة الإعالة الكلية، ويعرف بنسبة عدد السكان فى فئتى العمر(٠ – ١٤)، (٦٥+) إلى عدد السكان فى الفئة العمرية (١٥ – ٦٤).
- نسبة إعالة الأطفال، ويعرف بنسبة عدد السكان في الفئة العمرية (٠ – ١٤) إلى عدد السكان في الفئة العمرية (١٥ – ٦٤).
- نسبة إعالة المتقدمين في العمر، ويعرف بنسبة عدد السكان فى الفئة العمرية ٦٥ فأكثر إلى عدد السكان فى الفئة العمرية (١٥ – ٦٤).

وتمثل نسب الإعالة بصورها الثلاث مؤشراً عن عبء الإعالة التي تقع على السكان فى سن العمل (١٥ – ٦٤) نتيجة إعالتهم للأطفال الذين لم يصلوا إلى سن العمل، وكذلك إعالتهم

لمن هم أكبر من سن العمل، وتنخفض قيمة هذه النسب إذا زاد عدد السكان فى فئة سن العمل (١٥– ٦٤) وانخفض عدد السكان فى الفئة العمرية (٠– ١٤) والفئة (٦٥+) ويحدث ذلك عندما تنخفض معدلات الخصوبة، وعندما يتجه الهرم السكاني إلى الانكماش عند قاعدته واتجاهه إلى الاتساع كلما اتجه إلى أعلى، أي كلما تقدم العمر.

جدول رقم (٩)
معدلات الإعالة العمرية (٪) فى الحضر والريف وإجمالي الجمهورية في سنوات التعداد (١٩٧٦، ١٩٨٦، ١٩٩٦)

معدلات الإعالة	١٩٧٦			١٩٨٦			١٩٩٦		
	حضر	ريف	جملة	حضر	ريف	جملة	حضر	ريف	جملة
معدل الإعالة الكلي	٦٨,٠٧	٨٧,٢٧	٧٨,٥٨	٦٦,٦٧	٨٥,٧٢	٧٦,٩٤	٥٨,٥١	٧٩,٠٨	٦٩,٦٧
معدل إعالة الأطفال (٠–١٤)	٦٢,٥٢	٧٩,٦	٧١,٧٩	٦٠,٨	٧٨,٣٣	٧٠,٢٥	٥٣,٠٦	٧٣,٠٦	٦٣,٩٢
معدل إعالة المتقدمين في العمر (٦٥ +)	٥,٥٥	٧,٦٨	٦,٧٩	٥,٨٧	٧,٣٩	٦,٦٩	٥,٤٥	٦,٠٢	٥,٧٥

المصدر: محسوب من بيانات تعدادات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء للسنوات ١٩٧٦، ١٩٨٦ ، ١٩٩٦ .

ويبين جدول (٩) اتجاه نسب الإعالة إلى الانخفاض على مدى السنوات التعدادية، وقد كان انخفاضها في الحضر بدرجة أسرع، وهذا يشير إلى وجود تحسن فى التوزيع العمرى في المجتمع المصري بصفة عامة وفى المجتمع الحضري بصفة خاصة. والذي يرجع إلى الانخفاض التدريجي لمعدلات الخصوبة.

٤-١-٣ : الحالة التعليمية

يعرض جدول رقم (١٠) التوزيع النسبي لسكان الحضر والريف حسب الحالة التعليمية والنوع في التعدادات ١٩٧٦، ١٩٨٦، ١٩٩٦.

ومن الجدول يتضح زيادة نسبة الأمية (أي نسبة الذين لا يعرفون القراءة والكتابة) فى الريف عن الحضر، وبين الإناث، وخاصة الإناث المقيمات بالريف ٠٠ ففي عام ١٩٧٦ كان ٨٥,٩٪ من نساء الريف أميات، ورغم أن هذه النسبة قد اتجهت إلى التناقص، فهي لم تزل مرتفعة بالمقارنة بنسبة الأميين الذكور، ونسبة الأميات في الحضر .. فقد انخفضت نسبة الأمية بين نساء الريف فى عام ١٩٩٦ إلى ٦٣,٢٪، فى الوقت الذى كانت فيه النسبة المناظرة لها للذكور ٣٦,٤٪ وكانت نسبة الأمية بين نساء الحضر فى نفس التعداد ٣٣,٨٪ مقابل ١٩,٨٪ فقط للذكور.. ويشير ذلك أيضاً إلى الجهود التى بذلت فى تعليم المرأة بصفة عامة والمرأة الريفية بصفة خاصة، والتى أدت إلى انخفاض نسبة الأمية بين نساء الريف بين عامى ١٩٧٦، ١٩٩٦ بمقدار ٢٢,٧ نقطة مئوية، وبين نساء الحضر بمقدار ١٨,٦ نقطة مئوية.

وترتفع نسبة الحاصلين على مؤهلات بين كل من الذكور والاناث فى الحضر عن الريف، و يرجع ذلك إلى تركز المؤسسات الاقتصادية والخدمية الحكومية، وغير الحكومية التى يعمل بها الحاصلون على المؤهلات المختلفة فى الحضر. ففى عام ١٩٧٦ – على سبيل المثال – كانت نسبة الحاصلين من الذكور على مؤهلات متوسطة وجامعية فى الحضر ١٢,٨٪، ٦,١٪ ومن الإناث ٧,٨٪، ٢,١٪ على الترتيب، وفى الريف كانت النسبتان المناظرتان للذكور ٤٪ ، ٠,٩٪ وللإناث ٠,٧٪ ، ٠,١٪ على الترتيب .. وقد اتجهت نسبة الحاصلين على هذه المؤهلات الجامعية والمتوسطة فى عام ١٩٩٦ إلى الزيادة فى الريف والحضر لكل من الذكور والإناث، حيث ارتفعت نسبة الحاصلين من الذكور على المؤهلات المتوسطة والمؤهلات الجامعية فى الحضر بين الذكور إلى ٢٢,٥٪، ١٢,٣٪، وبين الإناث إلى ١٩,٩٪، ٧,٥٪ على التوالى، وقد كان الارتفاع واضحاً فى الريف، حيث كانت نسبة الحاصلين على مؤهلات متوسطة وجامعية للذكور ١٦,٣٪، ٣,٥٪ على الترتيب، وللإناث ٩,١٪، ١,٠٪ على التوالي.

٤-١-٤: الحالة الزواجية

يبين جدول رقم (١١) التوزيع النسبي للسكان فى سن الزواج حسب الحالة الزواجية فى كل من الريف والحضر في سنوات التعداد الأعوام ١٩٧٦، ١٩٨٦، ١٩٩٦.

ويتضح من الجدول انخفاض نسبة المتزوجين لكل من الذكور والإناث في الحضر عنها في الريف، وقد يرجع ذلك إلي تأخر سن الزواج فى الحضر عنه فى الريف.. وتزيد نسبة المطلقين في الحضر عن الريف بين كل من الذكور والإناث، كما ترتفع نسبة الأرامل في الريف عن الحضر، ونجد الارتفاع واضحا بين النساء .. وقد يرجع ذلك إلى اتساع الفجوة العمرية بين الزوجين وخاصة فى الريف، وإلى ميل عدد كبير من المطلقات والأرامل إلي عدم الزواج لتفرغهن لتربية أطفالهن، بينما لا يحدث ذلك للمطلقين والأرامل من الذكور الذين يتجهون إلى إعادة الزواج، أيضاً لحاجتهم وأطفالهم إلى الرعاية٠

٤-٢: الخصائص الاقتصادية لسكان الحضر

٤-٢-١ : الحالة العملية

تختلف الحالة العملية للسكان فى الحضر عنها فى الريف لكل من الذكور والإناث، ويوضح جدول (١٢) التوزيع النسبي للسكان حسب الحالة العملية فى سنوات التعداد للأعوام ١٩٧٦، ١٩٨٦، ١٩٩٦.

ويتضح من الجدول ارتفاع نسب كل من الذكور والإناث من أصحاب الأعمال، والذين يعملون لحسابهم ولا يستخدمون أحداً فى الريف عنها فى الحضر، وتمثل نسبة العاملين بأجر نقدى أكبر النسب لكل من الذكور والإناث فى الريف والحضر على السواء. وهذه الظواهر ترجع إلى طبيعة العمل في كل من الريف والحضر، حيث تسود الأعمال الزراعية في الريف، وينتشر ملاك الأراضي الزراعية فيقوم ذوو المساحات الواسعة باستئجار من يعاونهم في زراعة الأرض، ويقوم ذوو المساحات المحدودة بالعمل في أراضيهم دون استئجار أحد، كما

يستعين هؤلاء وهؤلاء بأفراد أسرهم أو بغيرهم دون أن يدفعوا لهم أجراً نقدياً، ومن جهة أخرى فإن زيادة المشروعات الصناعية والتجارية والخدمية ووحدات الجهاز الإداري للدولة وغيرها من المؤسسات التي تسودها العمالة التي تعمل لقاء أجر بالحضر ، كل ذلك يجعل نسبة العاملين بأجر في الحضر تفوق نظيرتها في الريف، كما ترتفع نسبة الحاصلين على مؤهلات في الحضر، وهؤلاء يتطلعون إلى العمل لقاء أجر نقدي، فتزيد نسبة البطالة فى الحضر عنها في الريف. ويؤكد مسح العمالة بالعينة عام ٢٠٠٠ هذه الظاهرة حيث تصل نسبة البطالة بين سكان الحضر إلى ٩,٦٪، بينما كانت هذه النسبة ٨,٥٪ بين سكان الريف[١٣].

٤-٢-٢ : التوزيع المهنى

هناك اختلافات واضحة بين المشتغلين بالمهن المختلفة والمقيمين فى الحضر عن نظرائهم المقيمين بالريف، ويلقى جدول (١٣) الضوء على هذه الظاهرة فى التعدادات الثلاثة الأخيرة.

ويتضح من الجدول أن العاملين في الزراعة وتربية الحيوان والصيد من الذكور والإناث يمثلون أكبر نسبة بين المشتغلين المقيمين في الريف ، أما باقى المهن، فإن نسب الذين يشتغلون بها من المقيمين فى الحضر تفوق نظيراتها فى الريف، وتتجه نسبة العاملين فى الزراعة وتربية الحيوان والصيد فى الريف إلى التناقص بين كل من الذكور والإناث، كما تتجه نسبة عمال الإنتاج ومن إليهم وعمال تشغيل وسائل النقل والأعمال اليدوية والقائمين بالأعمال الكتابية إلى التناقص، وقد يرجع ذلك إلى استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة فى هذه المهن، وهذا التناقص يكون لصالح أصحاب المهن الفنية والعلمية والفنيين ومساعدي الأخصائيين الذين اتجهت نسبتهم إلى الارتفاع على مدى التعدادات الثلاثة، ولا شك أن هذا الاتجاه يظهر تحسناً فى مستوى مهارة المشتغلين بمرور الزمن.

---

[13] هشام مخلوف، وآخرون. البطالة فى مصر- المسببات والتحديات، أوراق فى ديموجرافية مصر، المركز الديموجرافى بالقاهرة، يونيو ٢٠٠٢.

وترتفع نسبة المشتغلات من الإناث عن الذكور فى المهن العلمية والفنية والأعمال الكتابية، وهذه المهن تتطلب الحصول على مؤهلات عالية ومتوسطة .. وهذا يوضح أن النساء اللائى يدخلن سوق العمل فى مصر، يكن فى الغالب من الحاصلات على مؤهلات.

٤-٢-٣ : التوزيع حسب أقسام النشاط الاقتصادي

يختلف النشاط الاقتصادى فى الحضر عنها فى الريف، وينعكس ذلك على المشتغلين فى أقسام النشاط المختلفة فى الحضر والريف، كما هو مبين بجدول (١٤).

ويبين الجدول أن العاملين الذكور في نشاط الزراعة والصيد فى الريف يمثلون أكبر نسبة من العاملين فى الأنشطة المختلفة فى التعدادات الثلاثة، فقد كانوا يمثلون أكثر من ثلاثة أرباع المشتغلين الذكور فى الريف فى عام ١٩٧٦، وما يقرب من الثلثين عام ١٩٨٦، وأكثر من نصف العاملين الذكور فى عام ١٩٩٦.

ويمثل العاملون في نشاط خدمات المجتمع العامة والخدمات الشخصية والاجتماعية، بما فى ذلك التعليم والصحة والدفاع، وغيرها من خدمات المجتمع العامة – يمثلون – أكبر نسبة من المشتغلين فى الحضر، وتزيد نسبة المشتغلات من الإناث فى هذا النشاط عن الذكور فى كل من الريف والحضر على مدى سنوات التعدادات الثلاثة، يلي ذلك المشتغلون فى نشاط الصناعات التحويلية، وترتفع نسب المشتغلين فى أنشطة الكهرباء والغاز والمياه، والتشييد والبناء، والتجارة والمطاعم، والنقل والتخزين والمواصلات فى الحضر عنها فى الريف لكل من الذكور والإناث، وكذلك ترتفع نسبة كل من الذكور والإناث العاملين فى نشاط التمويل والتأمينات والعقارات وخدمات الأعمال فى الحضر عنها فى الريف فى التعدادات الثلاثة، باستثناء تعداد ١٩٩٦ الذي ترتفع فيه نسبة الإناث فى الريف عن نسبتهن فى الحضر.

وبصفة عامة – ومع مراعاة التغير فى الحد الأدنى لأعمار المشتغلين فى تعداد ١٩٩٦ – فإن السنوات الثلاثين الأخيرة من نهاية القرن الماضي قد شهدت تحولاً فى نمط التشغيل فى الأنشطة المختلفة.. تمثل في انخفاض نسبة المشتغلين من الذكور والإناث في النشاط الزراعي فى الريف، وازدياد نسبة المشتغلين في خدمات المجتمع العامة والخدمات الاجتماعية

والشخصية فى كل من الحضر والريف، وانخفاض نسبة المشتغلين فى الصناعات التحويلية فى الحضر، وارتفاعها فى الريف، كل ذلك وغيره يظهر أن هناك تحسناً فى نوعية ومستوى المشتغلين من الذكور والإناث فى الأنشطة الاقتصادية المختلفة وخاصة المشتغلين منهم فى الريف.

خامساً الآثار المصاحبة للتحضر

إن التحضر ظاهرة عالمية لها إيجابياتها وسلبياتها ، في الدول المتقدمة والنامية على السواء، فعلى سبيل المثال في الوقت الذى تعانى فيه الدول المتقدمة، من بعض المشاكل في البيئة الحضرية كمشاكل التلوث والضوضاء، واختناقات المرور٠٠٠ الخ فإن الدول النامية تعانى من المشاكل المرتبطة بالفقر مثل قصور الخدمات الصحية والتعليم وخدمات المرافق العامة من صرف صحى ومياه نقية وسوء تغذية وأوبئة٠٠٠٠٠ الخ وهذه المشاكل تهدد الحياة ذاتها، بينما المشاكل التى تعانى منها الدول المتقدمة تؤثر على نوعية الحياة.

ومن جهة أخرى فإن المدن كانت – ولا زالت – تلعب دوراً هاماً في قيادة التنمية، فهي مراكز للتجارة والصناعة والخدمات، ومهداً للاكتشافات والمخترعات والإبداع في كافة العلوم والفنون والآداب، كما أنها المكان الذى يمارس فيه الحكم والإدارة والتشريع، كما أن المجتمع الحضري يمتاز بدوره القيادي في تخفيض معدلات الخصوبة، وتوفير الوسائل المناسبة للصحة الإنجابية.

وتعانى مصر – مثل غيرها من الدول – من مشاكل التحضر التى من أهمها:

١- سوء توزيع الخدمات: حيث تستأثر المراكز الحضرية الكبيرة مثل القاهرة والإسكندرية بالنصيب الأكبر من الخدمات مثل تجارة التجزئة والخدمات الشخصية والخدمات الاجتماعية وتجارة الجملة وخدمات الأعمال، والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى والخدمات الترفيهية والنقل والتخزين والمقاولات الجزئية والمقاولات العامة للمباني والتأمين والعقارات والمقاولات العامة لغير المباني. ومن الملاحظ أن هذه الخدمات

لها علاقة وثيقة بعدد السكان في المناطق الحضرية، لذلك فإن التباين فى أحجام المدن أدى إلى حرمان العديد من المدن صغيرة الحجم من بعض هذه الخدمات.

٢- سوء توزيع الموارد : يؤدى التفاوت في الحجم بين المدن إلى حصول المدن الكبرى على أكبر قدر من الموارد الصناعية والزراعية، وقد تبين أن المحافظات الحضرية تضم أكبر نسبة من المنشآت الاقتصادية (باعتبارها مؤشرا للموارد)[١٤]، ويتركز المهاجرون الذين يعملون بهذه المنشآت فى المدن الكبرى، وهذا يؤدى إلى المزيد من التفاوت فى الحجم نتيجة اتجاه سكان المدن الصغرى إلى المدن الكبرى، وانخفاض عدد المنشآت الاقتصادية بها، وبذلك تحرم المدن الصغرى من جزء من سكانها، كما تحرم من وجود المنشآت الاقتصادية الهامة.

٣- تفاقم مشكلة الإسكان : وهى تعتبر من أبرز المشاكل التى تعانى منها البيئة الحضرية، ومن أبرز مظاهرها زيادة الكثافة السكانية فى كثير من المناطق الحضرية، وعدم تمكن العديد من ذوى الدخل المحدود من الحصول على مساكن ملائمة، مما يضطرهم إلى اشتراك أكثر من أسرة في مسكن واحد ، والقصور في المرافق العامة وخاصة فى مجال مياه الشرب والصرف الصحي والقوى المحركة والنقل والمواصلات، وانتشار المساكن العشوائية وزيادة مساحة الأحياء القديمة التى تفتقر إلى أدنى درجات المظهر الحضري .

وكان من أبرز العوامل التي أدت إلى مشكلة الإسكان ارتفاع معدلات النمو السكاني بالمناطق الحضرية، وتركز المناطق الصناعية والمصالح الحكومية والخدمات فى عدد قليل من المدن الكبرى، وكذلك ارتفاع أسعار أراضى البناء وأجور عمال البناء ومواد البناء، مما انعكس أثره على ارتفاع تكلفة المباني، وبالتالي ارتفاع قيمتها الايجارية، ولم يقابل هذا الارتفاع ارتفاعاً مماثلاً فى الدخول، مما جعل إيجارات الوحدات السكنية أو أسعارها بعيدة كل البعد عن

---

[14] محمد صبحى عبد الحكيم وآخرون/ التحضر فى الوطن العربى. "التحضر فى ج.م.ع" معهد البحوث والدارسات العربية القاهرة، ١٩٨٠.

متناول أيدي غالبية السكان، وإهمال أصحاب العقارات لإجراء الصيانة الدورية للمساكن، وخاصة تلك المؤجرة من فترات بعيدة وذات الإيجارات المنخفضة٠ وقد أدى ذلك إلى انهيار العديد من المباني السكنية.

سادساً الخـلاصـة

- تختلف الدول النامية عن الدول المتقدمة في اتجاهها نحو التحضر، وذلك لأن الدول المتقدمة قد قطعت شوطاً كبيراً في مجال التنمية كان من نتيجته تحقيق زيادة كبيرة فى سكان الحضر ، وهذا لم يتحقق للدول النامية التي تقل فيها نسبة سكان الحضر، لذلك فإن اتجاه الدول النامية نحو التحضر سيكون أسرع، وأن معظم الزيادة فى سكان الحضر التى سيشهدها العالم فى المستقبل سوف يكون مصدرها الدول النامية.

- اتجه سكان الحضر في مصر إلى الزيادة بخطى سريعة منذ مطلع القرن الماضى حتى عام ١٩٧٦، ثم بدأ يقل معدل النمو فى سكان الحضر بعد ذلك، لدرجة أنه كان يقل عن معدل النمو فى سكان الريف خلال الفترة من (١٩٨٦ – ١٩٩٦).

- يتسم سكان الحضر عن سكان الريف بانخفاض معدلات الخصوبة، وانخفاض معدلات الوفيات، وزيادة نسبة النوع أى زيادة الذكور عن الإناث، كما يتسم التوزيع العمرى في الحضر بانخفاض نسبة صغار السن (٠-١٤) وارتفاع نسبة السكان فى الفئة العمرية (١٥-٦٤) بالمقارنة بالريف، مما يؤدى إلى انخفاض معدل إعالة الأطفال فى الحضر عنه فى الريف.

- تنخفض نسبة الأمية بين سكان الحضر، وتزداد نسبة الحاصلين على مؤهلات دراسية بينهم، كما تزداد نسبة من لم يسبق لهم الزواج وتنخفض نسبة المتزوجين، كما ترتفع

نسبة الذين يعملون بأجر نقدى مع ارتفاع نسبة البطالة بالمقارنة بالريف، كما يتميز سكان الحضر بارتفاع نسبة العاملين في المهن العلمية والفنية ومهن الإدارة والتشريع، والأعمال الكتابية، واعمال الإنتاج والبيع، والأعمال الحرفية، كما يغلب عليهم العمل في الأنشطة غير الحرفية.

- يتمركز سكان الحضر فى عدد قليل من المدن الكبرى وتضم مدينتا القاهرة الكبرى والإسكندرية أكثر من نصف سكان المدن، بالإضافة إلى وجود عدد كبير من المدن صغيرة الحجم التى يتضاءل نصيبها من إجمالى سكان المدن، ولقد حدث تحول عن هذا الوضع، فاتجه نصيب المدن الكبرى من إجمالى سكان المدن إلى التناقص، وظهر العديد من المدن متوسطة الحجم التى تضم نسبة كبيرة من إجمالى سكان المدن، واتجه عدد المدن صغيرة الحجم إلى التناقص، بينما اتجه عدد المدن متوسطة الحجم إلى التزايد، وقد أدى ذلك إلى حدوث توازن حضرى فى هيكل المدن.

سابعاً التوصيات

من العرض السابق يتضح أن السنوات الأخيرة قد شهدت تغيرات ديموجرافية هامة، تمثلت في انخفاض معدلات الخصوبة والوفيات ومعدلات الزيادة الطبيعية وانخفاض معدلات النمو في سكان الحضر، وكان لكل ذلك أثره فى ثبات نسبة سكان الحضر بل وتراجعها، لذلك فإن الأمر يتطلب تفعيل هذه الاتجاهات ودعمها والاستفادة منها، وذلك باتباع الإجراءات الآتية:

٧-١: مواجهة المشاكل التى يعانى منها سكان الحضر عن طريق:

١- اعتبار منطقتى القاهرة الكبرى والإسكندرية مناطق مغلقة فى وجه المنشآت الصناعية الجديدة، والعمل على تحريك المنشآت القائمة بها إلى المجتمعات

العمرانية الجديدة أو إلى مناطق بعيدة عن التجمعات السكانية المزدحمة، كلما أمكن ذلك.

٢- دعم سياسة الحكم المحلى ونقل الخدمات المركزية إلى المحافظات، وعدم تركيز إدارة المشروعات الصناعية والتجارية والمصالح الحكومية فى مدينة القاهرة والمدن الكبرى.

٣- الاهتمام بالمجتمعات العمرانية الجديدة وتفعيل دورها في جذب المشروعات الصناعية والتجارية ومشروعات الخدمات ، باعتبارها مناطق مستقلة، وقيامها باستيعاب الأعداد المقررة لها من السكان، وتيسير سبل الاتصال بينها وبين المناطق المأهولة.

٤- الاهتمام بمشروعات الإسكان والمرافق في المناطق الحضرية، والعمل على إزالة المناطق القديمة التى تشوه مظهر البيئة الحضرية، فى ظل تخطيط حضرى شامل يهدف إلى الارتقاء بمستوى المدن.

٥- وضع سياسة فعالة لمواجهة المشاكل المترتبة على التكدس السكاني في المدن، التي من أبرزها تلوث البيئة واختناقات المرور، والقصور فى الخدمات، وغيرها.

٦- زيادة فاعلية شبكة المواصلات المنشأة خارج حدود المدن، مثل الطريق الدائرى، لتخفيف الضغط الداخلي بين أحياء المدن، وما ينشأ عن ذلك من مشاكل واختناقات فى المرور.

٢-٧: العمل على استقرار السكان فى الريف، والحد من هجرتهم إلى الحضر، عن طريق:

١- الاهتمام بالريف والتوسع فى أسلوب الميكنة الزراعية لزيادة الإنتاج الزراعى، وزيادة دخول أبناء الريف، وتغيير النظرة التقليدية بينهم إلى العمل الزراعى،

باعتباره فى مرتبة أدنى من الناحية الاجتماعية مما يدفعهم إلى الهجرة إلى المدن للالتحاق بالأعمال التى يعتقدون أنها ستدر عليهم دخلا أكبر، وتضفى عليهم مكانة اجتماعية أفضل.

٢- الاهتمام بمشروعات استصلاح الأراضى، وخاصة فى الصحراء، والعمل على توطين السكان بالمناطق المستصلحة. ومن المشروعات التى بدأ العمل فى تنفيذها مشروع توشكى، ومشروع العوينات، وغيرها من المشروعات التى تهدف إلى إعادة توزيع السكان من داخل الحدود الضيقة لوادى النيل ودلتاه إلى المناطق الفسيحة فى الصحراء.

٣- الاهتمام بإنشاء المشروعات الصغيرة فى الريف لامتصاص الزيادة السكانية من القوى العاملة. ويمكن الاستفادة من برامج تنمية المجتمع التى يتبناها الصندوق الاجتماعى للتنمية فى هذا المجال.

٤- تشجيع إقامة المشروعات الصناعية وخاصة المرتبط منها بالإنتاج الزراعى فى الريف، هذا بالاضافة إلى إقامة مشروعات الخدمات، دون المساس بالأراضي الزراعية، وذلك لاستيعاب فائض العمالة الزراعية.

٥- تدعيم وسائل الاتصال بين المدن والقرى المجاورة، والعمل على إيجاد نوع من التكامل بين الريف والحضر، حتى يمكن أن يتحقق الاستقرار السكانى فى كل منهما.

المـراجـع

أولاً: المراجع العربية

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوى ١٩٩٣ – ٢٠٠٠، يونيو ٢٠٠١.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان ١٩٦٠، الجزء الثانى جداول عامة، القاهرة ١٩٦٣.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان، ١٩٧٦، إجمالى الجمهورية مرجع رقم ١٣-١١١، ١٢-١٩٧٨ القاهرة ١٩٧٨.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان، ١٩٨٦، النتائج النهائية.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان، ١٩٩٦، النتائج النهائية.

صالح، إيمان محمود (٢٠٠١)، الاختلافات النوعية للهجرة الداخلية بجمهورية مصر العربية من واقع النتائج النهائية لبيانات التعداد العام ١٩٩٦، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر السنوى الواحد والثلاثين لقضايا السكان والتنمية والشباب فى الدول النامية فى المدة ٢٦- ٢٨ ديسمبر ٢٠٠١، المركز الديموجرافي بالقاهرة.

عبد الله، عبد القوى محمود محمد، نمو السكان الحضرى في مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة – كلية الآداب جامعة القاهرة.

عبد الحكيم، محمد صبحى (وآخرون) ١٩٨٠، التحضر فى جمهورية مصر العربية، التحضر فى الوطن العربى، الجزء الثانى، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٨٠.

المهدى، عالية محمد عبد المنعم (١٩٨١)، مشكلة الإسكان في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨١.

مخلوف، هشام وعطية، محمد (١٩٧٨)، "اتجاهات التحضر المصرى وسماته فى ضوء النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمنشآت لعام ١٩٨٦" ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوى الثانى والعشرين للإحصاء وعلوم الحاسب وبحوث العمليات. مجلد رقم ٢ الإحصاء ١٩٨٧.

مخلوف، هشام وآخرون ٢٠٠٢ "البطالة فى مصر المسببات والتحديات – أوراق فى ديموجرافية مصر. ورقة رقم ١ – المركز الديموجرافى بالقاهرة – يوليو.

ثانياً: المراجع الإنجليزية

Brockerhoff, Martin P. (2000) "An Urbanizing World" Population Bulletin Vol .55 No .3 Washington, Dc. Population Reference Bureau Se p. 2000

El – Zanaty, Fatma & Way, A. Ann (2001) Egypt Demographic and Health Survey 2001. National Population Council, Cairo, 2001

Gibbs, Jack P. (1967) Urban Research Methods. Van Nostr and Com. INC Princeton New Jersy, Toronte, London, Melbourne, 1967.

United Nations, (1948 – 1977), Demographic Yearbook, 1948 -1977.

United Nations, (1999), Demographic Yearbook . 1999.

فريق إعداد وإخراج الورقة

أولاً: الباحثون

١ – الأستاذ الدكتور/ هشام مخلوف
٢– الدكتور / محمد مصطفى عطية

ثانياً: المستشارون

١ – الدكتور/ مجدى عبد القادر
٢– أ٠د٠ محمد جمعة الروبى
٣– د٠ فريال عبد القادر
٤– اللواء د. عزت الشيشينى

ثالثاً: الباحثون المساعدون

عبد المعبود وهبى

ثالثاً: فريق الإخراج

١– محمود عبد الفتاح
٢– منى توفيق يوسف
٣– ايمان نصرى
٤– اعتماد أبو سريع
٥– ميرى توفيق يوسف

جدول رقم (١٠)

التوزيع للسكان (١٠سنوات فأكثر) حسب الحالة التعليمية في الأعوام ١٩٧٦، ١٩٨٦، ١٩٩٦

الحالة التعليمية	١٩٧٦				١٩٨٦				١٩٩٦			
	حضر		ريف		حضر		ريف		حضر		ريف	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
أمي	٢٦,٤	٥٢,٥	٥٥,٠	٨٥,٩	٢٦,١	٤٥,١	٤٦,٩	٧٦,٩	١٩,٨	٣٣,٨	٣٦,٤	٦٣,٣
يقرأ ويكتب	٣٠,٢	١٩,١	٢٦,٣	٧,٧	٢٤,٠	١٩,٢	٢٣,٨	١١,٤	٢٢,١	١٧,٥	٢٣,١	١٢,٤
ابتدائي	١٣,٣	٩,٥	٧,٦	٢,٣	٩,٢	٨,٤	٧,٨	٤,٣	١٠,١	٩,٤	١٠,٢	٧,٥
مؤهل أقل من المتوسط	٩,٠	٦,٦	٤,٤	١,٠	٩,٨	٨,٠	٧,٣	٣,١	١٠,٢	٩,٣	٨,٨	٥,٧
مؤهل متوسط	١٢,٨	٧,٨	٤,٠	٠,٧	٢٠,٦	١٤,٧	١١,٢	٣,٤	٢٢,٥	١٩,٩	١٦,٣	٩,١
مؤهل فوق المتوسط	٠,٧	٠,٥	٠,٢	–	١,٧	١,٥	٠,٨	٠,٣	٣,٠	٢,٦	١,٧	١,٠
الدرجة الجامعية الأولى وما بعدها(*)	٦,١	٢,١	٠,٩	٠,١	٨,٢	٢,٨	١,٨	٠,٢	١٢,٣	٧,٥	٣,٥	١,٠
غير مبين	١,٥	١,٩	١,٦	٢,٣	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٤	–	–	–	–
جملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: محسوب من بيانات تعدادات ١٩٧٦، ١٩٨٦، ١٩٩٦.

(*) يشمل الحاصلين على الدرجة الجامعية الأولى والدراسات العليا ودبلوم عال وماجستير ودكتوراه

جدول رقم (١١)

التوزيع النسبي للسكان في سن الزواج حسب الحالة الزواجية والنوع (ريف/حضر) فى سنوات التعداد للأعوام ١٩٧٦، ١٩٨٦، ١٩٩٦

الحالة الزواجية	١٩٧٦				١٩٨٦				١٩٩٦			
	حضر		ريف		حضر		ريف		حضر		ريف	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
لم يتزوج أبدا	٣٥,٦	٢٧,١	٢٦,١	١٦,٦	٣٤,٤	٢٤,٨	٢٨,١	١٦,٩	٣٣,٣	٢٤,٥	٣٠,٣	١٨,٩
متزوج	٦٢,٣	٥٩,٨	٧١,٦	٦٥,٧	٦١,٩	٦٠,٩	٦٩,٢	٦٦,٥	٦٣,٣	٦٢,٠	٦٧,٤	٦٦,٧
عقد قراناً	–	–	–	–	١,٤	١,٥	٠,٦	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٤	٠,٤
أرمل	١,٦	١١,٩	٢,٠	١٦,٦	١,٧	١١,٥	١,٨	١٤,٦	٢,٠	١١,٢	١,٥	١٢,٦
مطلق	٠,٥	١,٣	٠,٣	١,١	٠,٥	١,٣	٠,٣	١,٣	٠,٥	١,٣	٠,٣	١,١
غير مبين	–	–	–	–	٠,١	–	–	–	٠,٣	٠,٣	٠,١	٠,٣
جملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : محسوب من بيانات تعدادات ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ ، ١٩٩٦.

جدول رقم (١٢)

التوزيع النسب للسكان (*) حسب الحالة العملية (حضر/ريف) في سنوات التعداد للأعوام ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ ، ١٩٩٦

الحالة العملية	١٩٧٦				١٩٨٦				١٩٩٦			
	حضر		ريف		حضر		ريف		حضر		ريف	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
صاحب عمل	٤,٢	٠,٦	١١,٥	٣,٠	٣,٩	٠,٧	٤,٤	١,٤	٦,٣	٠,٩	٨,٠	٢,٣
يعمل لحسابه ولا يستخدم أحداً	١٧,٢	٣,٧	٢١,٨	٧,٨	١٩,٨	٢,٣	٣٢,٦	٧,٢	١٦,١	١,٩	٢٥,٢	٧,٦
يعمل بأجر نقدي	٧٠,١	٧٠,٠	٥٣,٧	٣٦,٩	٦٥,٢	٧٤,٤	٥٠,٨	٥٠,٤	٧٠,١	٨١,٥	٥٥,٧	٥٦,٦
يعمل بدون أجر نقدي	١,٤	٠,٨	٨,٦	١٤,٣	٠,٧	٠,٣	٤,٣	١٠,٧	٠,٥	٠,١	٤,٣	٥,٨
مشتغل تعطل	٠,٥	٠,٥	٠,٢	٠,٧	٢,٩	٠,٦	١,٦	٠,٨	٠,٨	٠,٢	٠,٣	٠,١
متعطل حديث	٦,٦	٢٤,٥	٤,٢	٣٧,٣	٧,٥	٢١,٧	٦,٣	٢٩,٥	٦,٢	١٥,٤	٦,٥	٢٧,٦
جملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : محسوب من بيانات تعدادات ١٩٧٦ ، ١٩٨٦، ١٩٩٦.

(*) السكان ٦ سنوات فأكثر عامي ١٩٧٦، ١٩٨٦ والسكان ١٥ سنة فأكثر عام ١٩٩٦.

جدول رقم (١٣)

التوزيع النسبي للمشتغلين (١٥سنة فأكثر) حسب المهنة (حضر/ريف) في سنوات التعداد للأعوام ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ ، ١٩٩٦

أقسام المهنة	١٩٧٦				١٩٨٦				١٩٩٦			
	حضر		ريف		حضر		ريف		حضر		ريف	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
رجال التشريع وكبار المسئولين والمديرون الاداريون ومديرو الأعمال	١٠,٤	٣٠,٦	٢,٧	١٠,٦	١,٤	١,١	٠,٢	٠,٩	٧,٧	٤,٦	١,٩	١,٥
أصحاب المهن الفنية والعلمية والفنيون ومساعدو الأخصائيين	٢,١	٢,٢	٠,٣	٠,٣	١٤,٥	٣٣,٤	٥,٣	١٩,٩	٢٤,٦	٤٩,٨	١٢,٣	٢٧,٤
القائمون بالأعمال الكتابية ومن إليهم	١١,١	٢٣,٦	٢,٧	٥,٦	٨,٤	٢٦,٩	٣,٧	١٥,٩	٥,٧	١٧,١	٤,٠	١٥,٩
العاملون في الخدمات ومحال البيع والحرفيون	٢٢,٥	١٤,١	٩,٣	١٢,٩	١٦,٢	٦,٧	٨,٢	٤,٢	٣٣,٧	٨,٠	١٨,٨	٥,٢
العاملون في الزراعة وتربية الحيوان والصيد	٩,٧	١,١	٧١,٢	٤٥,١	١١,٤	٠,٩	٥٨,٦	١٥,٤	٧,٦	٠,٩	٤٨,٤	١٨,٩
عمال الإنتاج ومن إليهم وعمال تشغيل وسائل النقل والفعلة والعتالون	٣٧,٧	٨,٣	١٠,٤	٨,١	٣٥,٥	٥,٣	١٤,٣	٣,٦	١٣,٠	٢,٨	٧,٢	٢,٢
الأفراد الذين لا يمكن تصنيفهم حسب المهنة	٦,٦	٢٠,٢	٣,٤	١٧,٤	١٢,٦	٢٥,٧	٩,٨	٤٠,١	٧,٨	١٦,٩	٧,٥	٢٨,٩
جملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: محسوب من بيانات تعدادات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ١٩٧٦، ١٩٨٦، ١٩٩٦.

جدول رقم (١٤)
التوزيع النسبى للمشتغلين(*) حسب أقسام النشاط الاقتصادى الرئيسية (حضر/ريف) فى سنوات التعداد للأعوام ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ ، ١٩٩٦

أقسام النشاط الاقتصادي	١٩٧٦				١٩٨٦				١٩٩٦			
	حضر		ريف		حضر		ريف		حضر		ريف	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
الزراعة وصيد البر والبحر وقطع الأخشاب	١١,٣	٢,٧	٧٥,٨	٦٣,٧	١٣,٠	١,٩	٦٤,٧	٣٤,٨	٨,٩	١,٩	٥٣,٣	٢٨,٦
استغلال المناجم والمحاجر	٠,٥	٠,٣	٠,٢	٠,١	٠,٥	٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,٧	٠,٢	٠,٣	٠,١
الصناعات التحويلية	٢٤,٨	١٥,٤	٥,٤	٧,٣	٢٠,٥	١١,٥	٦,٦	٥,٠	٢٠,٧	١٠,٨	٩,٥	٨,٤
الكهرباء والغاز والمياه	١,٠	٠,٩	٠,٣	٠,٢	١,١	٠,٩	٠,٥	٠,٣	١,٤	٠,٩	٠,٨	٠,٣
التشييد والبناء	٧,٧	١,٢	٢,٢	٠,٦	١١,٦	١,٢	٤,٨	٠,٦	١٢,٥	١,٢	٦,٧	٠,٦
التجارة والمطاعم والفنادق	١٤,٩	٧,٤	٤,١	٦,٢	١٢,٣	٦,٣	٣,٣	٣,٧	٢,٥	٠,٦	٠,٦	٠,٣
النقل والتخزين والمواصلات	٩,١	٣,٢	١,٩	٠,٣	٨,٧	٣,٨	٣,٣	٠,٨	٩,٠	٢,٩	٤,٤	٠,٧
التمويل والتأمينات والعقارات وخدمات الأعمال	١,٤	٣,٣	٠,٣	٠,٣	٣,٣	٤,٦	٠,٦	١,١	٥,٤	١٠,٣	٢,١	١١,٤
خدمات المجتمع العامة والخدمات الاجتماعية والشخصية	٢٧,٠	٦١,٨	٨,٦	١٥,٤	٢٤,١	٦٥,٥	١٢,٩	٤٣,٦	٣٧,٥	٧٠,١	٢١,٤	٤٨,٢
أنشطة غير كاملة التوصيف	٢,٣	٣,٩	١,٢	٥,٩	٥,٠	٤,٠	٣,١	٩,٩	١,٣	١,١	٠,٩	١,٥
جملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: محسوب من بيانات تعدادات ١٩٧٦، ١٩٨٦، ١٩٩٦.

(*) السكان ٦ سنوات فأكثر عامي ١٩٧٦، ١٩٨٦ والسكان ١٥ سنة فأكثر عام ١٩٩٦.